

الأَرْقى مِنْ فَقهِ الإمامية:

كتاب البيع

الشيخ محمد حسين السخاري المازندراني
أستاذ بحث الخارج في حوزة قم المقدسة

مؤسسة العروة الوثقى
للدراسات والبحوث الإسلامية

﴿الجزء الثاني﴾

www.ketab.ir

سرشناسه	: مختاری، محمدحسین، ۱۳۴۴ -
عنوان و نام پدیدآور	: الارقی من فقه الامامیه: کتاب البیع
مشخصات نشر	: قم: عروۃ الوثقی، ۱۳۹۴ -
مشخصات ظاهری	: ۳۹۲ ص.
شابک	: دوره: ۵ - ۶ - ۹۴۲۷۷ - ۶۰۰ - ۹۷۸:
	: ۱۵۰۰۰ ریال: ج. ۱: ۸ - ۵ - ۹۴۲۷۷ - ۶۰۰ - ۹۷۸:
	: ج. ۲: ۷ - ۴ - ۹۶۰۵۳ - ۶۰۰ - ۹۷۸:
وضعیت فهرست‌نویسی	: فیبای مختصر
یادداشت	: فهرست‌نویسی کامل این اثر در نشانی: http://opac.nlai.ir قابل دسترسی است.
شماره کتابشناسی ملی	: ۳۸۴۰۴۲۸

الأرقى من فقه الإمامية:

كتاب البيع

تأليف

سماعة الشيخ محمد حسين المختاري المازندراني

﴿ الجزء الثاني ﴾

تقويم النص: شوقي شالباف / تنضيد الحروف: عصام البدرى

الاخراج الفني: مرتضى فتح الله / الناشر: مؤسسة الرقة الأرقى

الطبعة: الأولى ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الفهرس

١٤	تنبيهات المعاطاة.....
١٤	التنبيه التاسع: بحث في الإجازة.....
١٧	فيما أفاد الآخوند الخراساني.....
١٧	وقد أفاد السيد اليزدي في جواب الآخوند.....
١٧	ويرى المحقق الإصفهاني.....
١٨	التنبيه العاشر: مطابقة الإجازة مع العقد.....
٢١	البحث في المجيز/١.....
٢٢	وقد أفاد العلامة الحلي.....
٢٥	البحث في المجيز/٢.....
٢٦	الإشكال الأول.....

٢٦.....	الجواب
٢٦.....	الإشكال الثاني
٢٧.....	الجواب
٢٧.....	الإشكال الثالث
٢٧.....	الجواب
٢٨.....	البحث في المجيز/٣
٢٨.....	تقويم جواب الشيخ
٢٩.....	الإشكال الرابع
٣٠.....	الجواب
٣٠.....	الإشكال الخامس
٣٠.....	الجواب
٣١.....	الإشكال السادس
٣١.....	الجواب
٣٢.....	البحث في المجيز/٤
٣٣.....	الطائفة الأولى: روايات العامة
٣٣.....	الطائفة الثانية: روايات الخاصة
٣٦.....	البحث في المجيز/٥
٣٦.....	استمرار مسألة مَنْ باع شيئاً ثم ملكه
٣٩.....	البحث في المجيز/٦
٣٩.....	البحث عن أمور في مسألة مَنْ باع شيئاً ثم ملكه
٤٤.....	البحث في المجيز/٧
٤٤.....	تتمّة لمسألة (مَنْ باع شيئاً ثم ملكه)

٥١	البحث في العقد المجاز/١
٥٦	البحث في العقد المجاز/٢
٦٢	البحث في العقد المجاز/٣
٦٨	البحث في العقد المجاز/٤
٧٢	البحث في الرد
٧٣	كيفية تحقق الرد
٧٨	الكلام في الإجازة
٧٩	التحقيق في المقام
٨٥	أقسام الكشف
٨٦	الثمرة على الكشف الحق في حكمي
٨٨	فرعان
٨٩	الثمرة على الكشف والنقل
٨٩	الثمرة الأولى: ملكية النماء
٩١	الثمرة الثانية: فسخ الأصل
٩٣	الثمرة الثالثة: جواز تصرف الأصل فيما انتقل منه
٩٥	ثمرات أخرى
١٠٠	موارد جريان الثمرات
١٠٢	تنبيهات بحث الإجازة
١٠٢	التنبيه الأول: الخلاف في كون الإجازة كاشفة أو ناقلة لخلاف في حكمها شرعاً
١٠٥	التنبيه الثاني: صيغة الإجازة
١٠٩	التنبيه الثالث: عدم سبق الرد للإجازة
١١٢	الإشكال الأول

- الإشكال الثاني ١١٢
- الإشكال الثالث ١١٣
- التنبيه الرابع: هل تورث الإجازة؟ ١١٤
- التنبيه الخامس: هل الإجازة بمعنى إجازة قبض الثمن من المالك؟ ١١٥
- حكم البيع الفضولي في أحكام الرد ١١٦
- عدم إجازة المالك لمعاملة الفضولي ١١٩
- استمرار البحث في رد المالك المعاملة الفضولية ١٢٢
- اشكالات على قاعدة التسليط ١٢٤
- تكليف البائع تجاه الثمن الذي عنده ١٢٧
- إشكالات على الشيخ ١٣٠
- ما الإشكال في أن يهبه إلى المارة التأثير؟ ١٣١
- حكم الغرامة بعد رد المالك ١٣١
- حكم إعطاء المشتري الغرامة غير الثمن من المالك ١٣٦
- استمرار مبحث عدم إجازة المالك البيع الفضولي ١٣٩
- تذكرة ١٤٤
- تعاقب الأيادي ١٤٤
- المقام الأول ١٤٤
- المقام الثاني ١٤٤
- اشكالات المرحوم الشيخ على المرحوم صاحب جواهر ١٥٢
- مسألة في بحث تعاقب الأيادي ١٥٨
- كلفة الوصول إلى العين التي يصعب الوصول إليها ١٦١
- ما هو بيع الذي يملك وبيع الذي لا يملك؟ ١٦١
- بيع مال مخمس ومال غير مخمس ١٦٣
- أدلة المحقق الأردبيلي على بطلان المعاملة المملقة ١٦٤

- رد أدلة المحقق الأردبيلي ١٦٥
- وجه آخر على عدم صحة المعاملة الملققة ١٦٧
- إذا باع شخص له شريك نصف سهمه ١٦٨
- قصد البائع في بيع السهم ١٧٠
- في بيع ما يملك وما لا يملك ١٧١
- المقام الأول: الدليل على صحة عقد يما يملك وبطلانه فيما لا يملك ١٧١
- المقام الثاني: تقسيط الثمن ١٧٤
- شرائط السعاقين ١٧٧
- شرط الولاية ١٧٧
- هل تشترط عدالتى ولاية الأب والجد؟ ١٧٩
- الإستدلال على ولاية الأب والجد ١٨٠
- أدلة عدم اشتراط العدالة في الأب والجد ١٨٤
- أدلة اشتراط عدالة الأب والجد ١٨٥
- مسألة ١٨٨
- ولاية الفقيه استمرار للامامة ١٩٠
- المقدمة ١٩٠
- ضرورة وجود الحكومة في المجتمع الانساني ١٩١
- الأول: الحياة الاجتماعية للبشر ١٩١
- الثاني: سنة النبي الاكرام عليه السلام ونهجه ١٩٣
- الثالث: بقاء احكام الاسلام وخلودها ١٩٣
- الرابع: طبيعة قوانين الاسلام وماهية انظمته ١٩٤
- الخامس: الآيات والروايات ١٩٥
- أ) الآيات ١٩٥

٢٠٠	ب) الروايات
٢٠٠	المناهج الفقهية في البرهنة على ولاية الفقيه
٢٠١	المنهج الفقهي الأول: البرهنة على المسألة من حاق النصوص الدينية
٢٠٢	المنهج الفقهي الثاني: البرهنة على المسألة من خارج النصوص الدينية
٢٠٥	المنهج الثالث: رؤية كلامية للبرهنة على المسألة
٢١٠	المنهج الرابع: المنهج المشترك بين الفقه والأصول
٢١١	اطلالة على كلمات الفقهاء الواردة في ولاية الفقيه
٢١١	الشيخ الاصفاري
٢١٤	الشيخ محمد مهدي اليراقبي
٢١٤	السيد البروجردي
٢١٥	الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء
٢١٦	الميرزا النائيني
٢١٦	الشيخ يوسف البحراني صاحب الحاشية
٢١٧	الادلة على اثبات ولاية الفقيه
٢١٧	الف) الدليل العقلي
٢١٩	ب) الدليل النقلي
٢٢٠	مقبولة عمر بن حنظلة
٢٢٦	مشهورة أبي خديجة
٢٢٩	الرأي المختار من ظاهر الرواية
٢٣٠	التوقيع المبارك لصاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)
٢٣١	حديث الامام الحسين عليه السلام
٢٣٤	رواية الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم
٢٣٥	رواية اخرى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
٢٣٧	حديث الامام الصادق عليه السلام

٢٣٨	رواية «علماء امتي...»
٢٤٢	حديث «السلطان ولي...»
٢٤٥	صلاحيات الولي الفقيه ومديات سلطانه
٢٤٨	الاحكام الاولى والاحكام الثانوية
٢٥٠	ثمرة العناوين الثانوية في الفقه ودورها في الحكومة الاسلامية
٢٥٥	الولاية على التشريع والجعل
٢٥٨	الادلة العقلية والنقلية على عدم الفراغ الشرعي والقانوني في الاسلام
٢٥٨	آيات القرآنية
٢٥٩	الروايات
٢٦١	الدليل العلمي
٢٦٤	ولاية عدول المؤمنين
٢٦٥	الاولي: الاصل في المسألة
٢٦٦	الثانية: النصوص الدالة على جواز ولاية عدول المؤمنين
٢٦٩	الثالثة: اقوال العلماء وآرائهم في المسألة
٢٧١	هل يشترط في المؤمن العدالة ام تكفي الوثاقة فقط؟
٢٧٣	المستفاد من الروايات الاربعة
٢٧٥	ولاية المسلم الفاسق
٢٧٨	التراحم في فعل الولاية
٢٨٥	رأي الامام الخميني (ع) في المسألة
٢٨٧	صور مزاحمة الفقيه لفقيه آخر
٢٨٨	اشتراط الغبطة والمصلحة في التصرف باموال الايتام
٢٩٣	الاقرب في تفسير معنى كلمة «أَحْسَنُ»
٢٩٤	الروايات التي اشترطت المنفعة في التصرف باموال اليتيم
٢٩٧	القول في شرائط العوضين

شروط العوضين	٢٩٧
الشرط الاول: المالية	٢٩٧
الدليل على اشتراط المالية في العوضين	٣٠١
الشرط الثاني: الملكية	٣٠٤
أقسام الأراضي وأنواعها	٣٠٦
أولاً: الارض الموات بالاصالة	٣٠٧
الاخبار الدالة على وجوب دفع الخراج للامام بعد التصرف في الارض	٣٠٧
الارض لله ولرسوله من احيائها فهي له	٣١٠
ثانياً: الارض الموات بالارض	٣١٢
تفصيل الميرزا النائيني والشيخ الامصهاني في المسألة	٣١٣
أنواع الروايات الواردة في الامامي السنية والحجة	٣١٥
شمول حكم تملك الأرض لعامة الناس	٣١٧
روايات ذات مضامين عقائدية	٣٢٠
قراءة سندية ودلالية للروايات المتقدمة	٣٢١
رأي الامام الخميني في المسألة	٣٢٤
القراءة السندية للروايات	٣٢٦
اولاً: الارض العامرة بالاصالة	٣٢٧
الدليل على ما ذهب اليه الشيخ	٣٢٩
ثانياً: الارض العامرة بالعرض	٣٣٥
الادلة على التملك بالحيازة والاحياء	٣٣٥
الاراضي المفتوحة عنوة	٣٣٩
المحور الاول: ملكية الارض	٣٤٠
المحور الثاني: جواز التصرف في مثل هذه الارض	٣٤٣
هل يظهر من عبارة الشيخ في المبسوط المنع من التصرف مطلقاً؟	٣٤٤

٣٤٧	فحوى التصرف الجائز
٣٤٩	رأي الامام الخميني في المسألة
٣٥٠	القول المشهور
٣٥١	المحور الثالث: وجوب دفع الخراج
٣٥١	حكم ارض العراق
٣٥٣	اشكال الاخوند الخراساني وحله للاشكال
٣٥٦	عود علم بدء
٣٥٩	ما تبقى من شروط العوضين
٣٥٩	أن يكون المبيع حراً
٣٦٣	عدم جواز بيع الوقف
٣٦٧	حقيقة الوقف
٣٦٩	موانع بيع الوقف
٣٧٠	انواع الوقف والاوقال في بيعه
٣٧٤	صاحب الحق في التصرف بالوقف
٣٧٥	ضمان العين الموقوفة
٣٧٧	اقسام الوقف
٣٧٩	مسوغات بيع الوقف
٣٨٢	اشكال وردة
٣٨٤	بدل العين الموقوفة واحكامه
٣٨٥	البدل المماثل
٣٨٨	قراءة الشيخ الاصفهاني للمسألة
٣٩١	قراءة الامام الخميني للمسألة